

## الانتخابات التركية.. لن يغادر حتى لو خسر!

بسام أبو عبد الله

٢- منع حصول تحالفه الانتخابي على الأغلبية في البرلمان من خلال انتظار نتائج حزب الشعوب الديمقراطي الذي تشير التقديرات إلى أنه قد يحصل على أصوات تتراوح بين ١١-١٨ بالمئة، حسب مصادر متناقضة لاستطلاعات الرأي العام.

إن كل القرارات والتقديرات تتفق حتى الآن على أن أردوغان سيفوز بالرئاسة، وسيحاول حسم الأمر من الدورة الأولى، وإذا لم يتمكن فهذا يعني الانتقال إلى دورة ثانية مع محرم إينجه مرشح حزب الشعب الجمهوري، ما سيؤدي المنافسة بشكل أكبر بين المرشحين.

تراقب واشنطن الانتخابات التركية عن كثب، وكان لافتاً ما نقل عن أواسط أميركية من أن تركيز أردوغان على استثمارات البنية التحتية خلال حملته الانتخابية لم يكن عبثاً، لأن المعنى الحقيقي لها أنها ستكون مركزاً للسياسة الخارجية تقوم على تعاون اقتصادي إستراتيجي كبير مع الصين خلال فترة قصيرة ضمن إطار مشروع طريق الحرير، ويدللون على ذلك إشارات أردوغان لفتاة إستانبول البحرية، والجسر الثالث في إستانبول والمطار الثالث كذلك.

يعتقد المختصون حسب مواقع إعلامية، أن روسيا ستلعب دوراً فعالاً في هذا المشروع، وأنه يجري وضع أسس شراكة قوية جديدة على الصعيد العالمي مركزها أوراسيا وموجهة ضد الولايات المتحدة، ويقولون: من الضروري تصور وضع تركيا ضمن هذا الإطار، وتقرأ الإدارة الأميركية الانتخابات التركية المرتقبة ضمن إطار صيغة قادرة على خفض احتمالات تكوين هذه الشراكة إلى أدنى مستوى ممكن!

بغض النظر عن إنذارات هذه الجهات الجديدة سيسمح بها لتركيا، أم لا، وهو أمر يحتاج للتدقيق والمراقبة والمتابعة ما بعد الانتخابات، فإن أجمل تعليق حول الانتخابات التركية جاء من أحد الشبان الأتراك الذي قال لصحيفة «يوس إيه توداي» الأميركية: «أردوغان لن يغادر السلطة حتى لو خسر، فهو سيفعل أي شيء، وكل شيء، من أجل أن يفوز»، فلنتنظر ونرى.

القديم، ولكن قد يكون أقرب للنموذج الفرنسي «نظام شبه رئاسي» يعطي المزيد من السلطة للقضاء والبرلمان.

٢- السيناريو الثاني: أن يعاد انتخاب أردوغان رئيساً، ولكن يفقد حزب العدالة والتنمية أغلبيته البرلمانية، وهنا يتوقع مرحلة اضطرابات سياسية، وعدم يقين، ومثال ذلك: إذا رفع البرلمان حالة الطوارئ، وعاد الرئيس كراساً للدولة لفرضها مرة أخرى مما سيؤدي إلى صراع بين الرئيس والبرلمان، وهو ما يفرض على الرئيس بموجب صلاحياته الجديدة حل البرلمان، والدعوة لانتخابات برلمانية جديدة، الأمر الذي سيتسبب مرحلة من عدم الاستقرار في البلاد، وتبعات ذلك الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٣- السيناريو الثالث: إعادة انتخاب أردوغان رئيساً، وفوز تحالفه البرلماني «حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية» بالأغلبية البرلمانية، وهو ما سيعني على الأغلب التحرك بسرعة في مشروعه لإعادة هيكلة جهاز الدولة التركي وفقاً للنموذج الرئاسي التنفيذي الذي يمنح الرئاسة كل السلطات التنفيذية وهذا سيكون له انعكاسات اقتصادية، وفي السياسة الخارجية.

برأي مراد يتبين يصبح أمام حزب العدالة والتنمية بعد الانتخابات سيناريو واحد، وهو: الولاء لأردوغان بدلاً من الولاء لمبادئ الحزب السياسية وقيمه، الأمر الذي اتضح بشكل بارز بعد انتخاب أردوغان رئيساً عام ٢٠١٤م إذ أطاح بعيد الله غل، كبديل له في رئاسة الحزب، ثم أراح أحمد داوود أوغلو لاحقاً من رئاسة الحكومة، والواضح تماماً أنه سيأتي بجيل من الشباب يدخل عالم السياسة عبر بوابة أردوغان، وهو ما سيجهل ولاءهم، وتطلّعهم للمستقبل ولتركيا الجديدة من خلال منظار أردوغان فقط.

– تبدو آمال المعارضة التركية محصورة في أمرين:

١- نقل التنافس على الرئاسة إلى دورة ثانية، والهدف إظهار أردوغان بمظهر الضعيف، الذي لم يستطع الحصول على النصف زائد واحد.

أن تمثل، وذلك بهدف مساعدة الأحزاب الصغيرة على الوصول للبرلمان.

تتوزع التحالفات الانتخابية للبرلمان بين «تحالف الشعب» الذي يضم حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، وحزب الاتحاد الكبير، و«التحالف القومي» الذي يضم حزب الشعب الجمهوري، وحزب الخير بزعامة ميريل أكشنير التي انشقت عن حزب الحركة القومية، وحزب السعادة الإسلامي، والحزب الديمقراطي، وأما حزب الشعوب الديمقراطي فسوف ينافس وحده، وكذلك حزب «الهدى» الإسلامي التوجه، وحزب وطن القومي التوجه.

أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فينافس الرئيس رجب طيب أردوغان كلاً من محرم إينجه، مرشح حزب الشعب الجمهوري، وميريل أكشنير زعيمة حزب الخير، وصلاح الدين ديميرتاش مرشح حزب الشعوب الديمقراطي، وتميل كاراموش أوغلو زعيم حزب السعادة الإسلامي، ودوغو بيرنتشيك زعيم حزب وطن ذو التوجه القومي.

تبدو هذه الانتخابات هي الأكثر حساسية في تاريخ تركيا المعاصر، ليس فقط بسبب التعديلات الدستورية الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ وإنما أيضاً بسبب إجرائها في ظل قانون الطوارئ الذي فرض بعد محاولة الانقلاب في تموز ٢٠١٦، ولذلك فإن الكثير من الملاحظات ومؤشرات التشكيك تعلق في كلام المؤسسات الأوروبية، والغربية حول نزاهة هذه الانتخابات، وشفافيتها في هذه المرحلة بالذات، ومع كل ذلك فإن السيناريوهات المحتملة في تركيا بعد هذه الانتخابات تتصور في ثلاثة احتمالات حسب ما يذكر الكاتب التركي

١- السيناريو الأول: إذا لم تتم إعادة انتخاب أردوغان، وفقد مراد يتبين في حريته بيلي نيز، وهي:

الانتلاف الحكومي أغلبيته البرلمانية، فإن البرلمان الجديد على الأغلب سوف يرفع حالة الطوارئ كخطوة أولى، وسيبدأ العمل مع الرئيس الجديد لكتابة دستور جديد قد لا يتضمن العودة للنظام

يتوجه المواطنين الأتراك يوم الأحد القادم للتصويت عبر صناديق الاقتراع في أكثر الانتخابات البرلمانية حساسية في تاريخ تركيا المعاصر حسبما يشير أغلبية المراقبين إلى أن تركيا ستدخل في اليوم التالي لهذه الانتخابات في نظام رئاسي تنفيذي جديد يلغي النظام البرلماني القديم، والدور الرمزي لرئيس الجمهورية لتتحول تركيا إلى نظام دستوري جديد.

سوف يتمتع الرئيس التركي بناءً على التعديلات الدستورية التي أقرت في استفتاء شعبي نيسان ٢٠١٧ بصلاحيات واسعة حيث سيليغ منصب رئيس الحكومة الذي كان يتمتع بصلاحيات تنفيذية وسياسية واسعة يكسبها من الأغلبية البرلمانية، ومن ثم يلغى دور البرلمان في تسمية رئيس الحكومة، ليحل محل ذلك نواب الرئيس الذين يسمون من الرئيس مباشرة، ويعزلون من قبله أيضاً، كما يحق للرئيس إصدار المراسيم التشريعية التي لها صفة القانون، وكذلك إعداد الموازنة السنوية للدولة، وإعلان حالة الطوارئ، وحق حل البرلمان، إضافة إلى تعيين القضاء، كما شملت هذه التعديلات الدستورية زيادة عدد أعضاء البرلمان من ٥٥٠ حالياً إلى ٦٠٠ سيتم انتخابهم الأحد، وتم تخفيض سن المرشحين إلى ١٨ عاماً بعد أن كان ٢٥ عاماً، وستتم الانتخابات البرلمانية كل خمس سنوات بدلاً من ٤.

يبلغ عدد الناخبين الأتراك ٥٩,٣٩ مليون ناخب، منهم أكثر من ٣ ملايين ناخب في الخارج، و٥٦,٣٤ مليون ناخب داخل تركيا، وستجرى الانتخابات البرلمانية، والرئاسية في ٨١ محافظة تركية، و١٢٢ بعثة دبلوماسية في ٦٠ بلداً، و٢٤ معبراً حدودياً، من خلال ١٨١,٨٩٦ صندوق اقتراع، حسب ما نشرت العديد من وسائل الإعلام التركية والأجنبية، ومن الجدير بالذكر هنا أنه تم تمرير قانون في البرلمان التركي في ٣ آذار قبل الماضي يسمح للأحزاب بتشكيل تحالفات انتخابية، وفي حال تجاوز التحالف عتبة إلى ١٠ بالمئة من الأصوات على المستوى الوطني فإن كل الأحزاب يمكن

أفكرة تتسول بحجة اللاجئين.. والأردن يدعو لاستقبالهم

## مرشح للرئاسة التركية: حملات أردوغان في سورية لا تخدم السلام

وكالات

السوريين وأتاحته لهم إمكانية الوصول مجاناً إلى الخدمات التعليمية والصحة، دون أن يلفت إلى محاولة بلاده استغلالهم وتجنيس العقول منهم. وأضاف: «ما نتطلع إليه من المجتمع الدولي هو الوفاء بالتزاماته (إزاء اللاجئين) وفقاً للقانون الدولي ومبدأ تقاسم الأعباء».

وتابع: «على الدول الإسراع بالوفاء بالتزاماتها في إعادة التوطين، وفتح أبوابها لاستقبال المزيد من طالبي اللجوء».

وشد أنه لا يمكن التعامل مع قضية الهجرة انطلاقاً من منظور أمني بحت، وأن معالجة أزمة الهجرة غير الشرعية يتطلب نهجاً إنسانياً.

ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة فإن عدد اللاجئين والنازحين نتيجة النزاعات في العالم بلغ ٦٨,٥ مليون شخص عام ٢٠١٧، في رقم قياسي جديد يتحقق للسنة الخامسة على التوالي.

من جانبها دعت الملكة رانيا، عفيفة ملك الأردن عبد الله الثاني، العالم إلى تجديد التزامه باستقبال اللاجئين، بدلاً من صدمهم، وذلك في تغريدة لها على موقع الرسائل النصية «تويتر»، بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، وقالت: «في ظل الخوف والخسائر التي لا يمكن تصورها، يضطر اللاجئون للهروب لحفاظاً على حياتهم، وبحثاً عن الأمان بعيداً عن أوطانهم».

وبحسب «الأناسول» تابعت رانيا: «بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، لا زال أمام العالم الفرصة ليجدد التزامه باستقبالهم بأذرع مفتوحة، بدلاً من الأبواب المغلقة».

واعتبرت الوكالة التركية أن الأردن يعد من أكثر الدول استقبالا للاجئين العرب من فلسطين وسورية والعراق، بحكم موقعه الجغرافي المجاور لهم، حيث يزيد عدد الفلسطينيين عن مليوني لاجئ، و١,٣ مليون سوري، والآلاف العراقيين، على حين تنصرد تركيا دول العالم من حيث استيعاب عدد اللاجئين، حيث تستضيف ٣,٩ ملايين لاجئ، من إجمالي عددهم حول العالم البالغ ٦٥ مليون لاجئ، على حد زعم الوكالة.

هاجم الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي ومرشحه للانتخابات الرئاسية التركية صلاح ديميرطاش أمس رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان بسبب عدوانه على سورية، على حين واصل النظام التركي التسول بحجة اللاجئين السوريين، في وقت دعت فيه عفيفة ملك الأردن رانيا العبد الله العالم إلى استقبال اللاجئين بدل صدمهم.

واعتقد ديميرطاش المعتقل منذ أكثر من عام ونصف في سجن أدنية تدخل الحكومة التركية في الحرب السورية.

وقال: «إن تدخل حكومة حزب الحرية والعدالة في الحرب السورية لا يهدف إلى المساهمة في إرساء السلام في البلاد، حيث تسعى الحكومة التركية لمنع الأكراد من تحقيق مكاسب في تلك المنطقة، وهذا يؤدي إلى تعميق

الفضي المستمرة في سورية».

وأضاف: «إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه يسعيان إلى اجتذاب أصوات الناخبين القوميين من خلال هذه العمليات العسكرية، وهذه الحملات لا تخدم السلام الدائم في سورية».

على خط مواز، دعا وزير شؤون الاتحاد الأوروبي في النظام التركي، كبير المفاوضات الأتراك، عمر جليك، المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته إزاء اللاجئين وفقاً للقانون الدولي ومبدأ تقاسم الأعباء.

وفي بيان للوزير التركي بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، الذي يعصادف ٢٠ حزيران من كل عام، أوضح جليك وفق وكالة «الأناسول»، أن نحو ٦,٦ مليون شخص اضطروا للجوء، والنزوح من ديارهم بسبب الاضطرابات والحروب، وأن قضية الهجرة تحولت إلى أكبر مسألة إنسانية في العصر الحديث، مشيراً إلى استضافة بلاده نحو ٤ ملايين لاجئ، بينهم ٣,٥ ملايين سوري.

وزعم أن تركيا منحت الحماية المؤقتة للاجئين

## «مداد»: الحرب في سورية والعراق كشفت تناقضات ظاهرة الدولة في المنطقة العربية

يجري في سورية، هو بمثابة «خط الصعق» في السياسة الإقليمية والدولية، وأن مخرجات ذلك الصراع سوف تعبر إلى حد كبير عن طبيعة النظام الإقليمي والدولي في المرحلة القادمة».

وعرضت الدراسة لمصادر التهديد الرئيسية التي تشهدها المنطقة والمتصلة بانهتزاز وأحياناً انفجار الدولة وفكرة الدولة من جهة، وفتاتها واستمراريتها من جهة أخرى، وبروز دور نشاط الفواعل والشبكات من غير الدول، تحديداً التنظيمات الجهادية التكفيرية، والتدفقات الإعلامية والسياسية والثقافية، وتدفقات الأشخاص والموارد، وتزايد عوامل التفلغل والتأثير الخارجي، ومراجعة الجغرافيا السياسية والدولتية، وتغير فكرة الدولة والوطن والمواطنة والهوية، بما في ذلك تغيير الحدود أو إلغائها وتجاوزها من جهة وتبنيها وتعزيرها من جهة أخرى، وارتفاع مستوى «المخاطرة» وعدم اليقين، تجاه اللحظة الراهنة ومسارات الأمور في المستقبل.

واعتبرت الدراسة أنه وإن اتسمت السياسات والشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية بالتحول والتغير، إلا أن هناك بالمقابل مؤشرات كثيرة على استمرارية في ديناميات السياسة أيضاً: بل عودة إلى ديناميات صراع وتغلغل واختراق كانت سائدة قبل مئة عام وأكثر في مرحلة ما عرف باسم «المسألة الشرقية».

وختمت الدراسة بالقول: إن ما يحدث في المنطقة ليس «عودة» للمسألة الشرقية أو «استعادتها» كما كانت في الماضي، وإنما «إعادة إنتاجها»، ذلك أن المنطقة لم تشهد تحولات يمكن أن تظلم طبيعة أو وظائف معرفية أو تاريخية أو سلوكية في طبيعة الدولة والنظم السياسية وديناميات التفاعل بين دول الإقليم أو التفاعل مع النظام الدولي.



عناصر تابعة لتنظيم داعش الإرهابي الذي ظهر في سورية والعراق (عن الإنترنت – أرشيف)

جزئياً كذلك فيما بعد.

ومن وجهة نظر الدراسة فإنه «إذا كانت الحرب العالمية الأولى ونهاية المسألة الشرقية أدتا إلى قيام الدولة الحديثة أو ما يعرف بـ«دولة الاستعمار» في المنطقة، إلا أن طبيعة الدولة تغيرت طوال العقود التالية، وقد ظهرت «دولة ما بعد الاستعمار»، و«الدولة الوطنية»، وتم كانت «الدولة السلطانية» أو «التخمسنة»، ثم «الدولة الفاعلة» ومؤشرات انهيار الدولة، وبالمقابل مؤشرات بقاء الدولة وتعزيرها أو تأكيدها».

وأشارت الدراسة إلى التقديرات في الدراسات السياسية والاجتماعية التي تعتبر أن «الصراع في المنطقة العربية والشرق الأوسط، تحديداً ما

والتفاعلات بين الكوئيات الاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها، كما بين الدول أو أسياد الدول الفاعلة، وبروز اتجاهات الهيمنة الإقليمية، وتأكد طبيعة الدولة السلطانية أو الأميرية أو دول الملل والنحل، وإجهاض إمكانية بروز دولة وطنية قوية ومستقرة، أو اتجاهات تعاون أو تضامن على مستوى الإقليم. ولقبت الدراسة إلى أن الدولة في الشرق الأوسط اتبعت مساراً قد يبدو معاكساً لمسارها في أوروبا، إذ تشكلت قانونياً وسلطوياً، ولم تتشكل مجتمعياً وثقافياً بعد، أو هي لم تتمتع بتشكلها الضروري هذا؛ ولكن هذا الانتشار للدولة أو تبنيها لم يكن بفعل إرادة التأثر والتلقي الذاتي، أي أنه لم يكن إرادياً بالأساس، حتى لو أصبح

الوطن

اعتبر «مركز دمشق للأبحاث والدراسات-مداد» أن الحرب في سورية والعراق كشفت عن مؤشرات متناقضة أو متعاكسة حول ظاهرة الدولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، ما يظهر ضعف الدولة وقوتها في آن، ويبين التحول في طبيعة السياسة والدولة وفكرة الدولة وواقع الدولة، في المنطقة.

جاء ذلك في دراسة المركز تلقت «الوطن» نسخة منها تحت عنوان «عودة المسألة الشرقية.. تحولات السياسة والدولة في الشرق الأوسط»، وأعدّها رئيس القسم السياسي في المركز، عقيل محفوض، وتتضمن أنماط أو ديناميات السياسة الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط منذ ما عرف بـ«المسألة الشرقية»، أو منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، ولا تستعرض كل تلك الأنماط وإنما تركز على ما تعدّه خط التطور الرئيس.

ووفق الدراسة، فإن تعبير «المسألة الشرقية» يحيل إلى السياسات الأوروبية تجاه السلطة العثمانية، واستجابة الأخيرة لها، تحديداً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وصولاً إلى انهيار السلطة في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨).

وأشارت الدراسة إلى أن الأوروبيين أطلقوا تعبير «المسألة الشرقية» على السياسات المتحصورة حول السلطة العثمانية، كما أطلقوا تعبير «الرجل المريض» على السلطة نفسها، ولا بد أن المقصود كان المشرق أو الشرق، اجتماعياً وثقافاً واقتصاداً أيضاً، وليس فقط السلطة كدولة. ورأت الدراسة أنه عندما يجري الحديث عن «إعادة إنتاج» ديناميات المسألة الشرقية، فهذا يشمل «إعادة إنتاج» للنزاعات وتفتيح العلاقات

## أطباء وصيدلة في إدلب يعلقون عملهم بسبب الفلتان الأمني

# وجهاء عشائر عربية في مناطق «قسد»: أردوغان سيهزم في سورية

## الکرد يبحثون لأنفسهم عن وجود في ملفات الحل السياسي

وكالات

زعم عضو ما يسمى «التحالف الوطني» الكردي، نصر الدين إبراهيم أن مساعي إقرار لجنة مناقشة الدستور لن تنجح في وضع حلول ما لم يكن الكرد مشاركين فيها.

ويرى مراقبون أن تلك التصريحات تشير إلى أن القوى الكردية بدأت تبحث لنفسها عن مقاعد في توافقات الحل السياسي السورية، وذلك بعد الخسارات التي منيت بها.

وقال إبراهيم، بحسب مواقع إلكترونية معارضة: «إن مساعي إقرار لجنة الإصلاح الدستوري لن تنجح في وضع حلول جادة للالتزام السورية، ما لم تكن هناك مشاركة لمثلي المكونات السورية كافة بما فيها الكرد».

وإدعى أن الدول الثلاث الراعية لاجتماعات أستانا وهي روسيا وإيران وتركيا، تحاول تسويق ما أقره مؤتمر سوتشي من تشكيل لجنة إصلاح دستوري، ستكون أغلبية أعضائها من المقيمين من النظام».

وعقد المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا الاثنين والثلاثاء سلسلة لقاءات مع ممثلين عن روسيا وإيران وتركيا للبحث في ملف لجنة مناقشة الدستور الحالي التي تم إقرارها في مؤتمر سوتشي.

وأول من أمس أعرب المبعوث الخاص للرئيس الروسي في الملف السوري، ألكسندر لافرينتيف، عن «أمله أن تخترط المعارضة» في لجنة مناقشة الدستور، مؤكداً: «سيكون للأكراد تمثيل في كل حال من الأحوال»، وأفضأ في الوقت نفسه أن يتم الفصل أو التمييز بين الأكراد بمختلف تصنيفاتهم وانتماءاتهم الحالية.

أبي علي البيهني، وكتيبة أبي هلال زيتان» دون ذكر أعداد الإرهابيين العاملين ضمن كل منها.

وحاول تنظيم «هيئة تحرير الشام» الواجهة الحالية لـ«النصرة» الاستيلاء على مزرعة في قرية الجبينة (٣٠ كم غرب مدينة حلب)، إلا أن الشخص المقيم فيها رفض الخروج منها، ما دفع الأول لمهاجمتها باستخدام الرشاشات الثقيلة.

وبحسب مواقع إلكترونية معارضة تدخل بعض الوسائط لإيقاف المواجهات، إلا أن «الهيئة» عادت نصب حواجز على مداخل القرية خلال الليل وسط استنفار تام لسلمحيا، واستولت على المزرعة بعد ذلك. وأشارت المواقع إلى أن «تحرير سورية» أهملت «تحرير الشام» حتى نهاية يوم الأربعاء للخروج من المزرعة قبل البدء باقتحامها، بينما لم يصدر أي بيان من الطرفين حول هذه الأحداث.

بالانتقال إلى إدلب فقد انفجرت عبوة ناسفة زرعها مجهولون بمدينة معرة النعمان في ريف إدلب الجنوبي، بموازاة ذلك أعلن أطباء وصيدلة في إدلب بالمناطق الخاضعة لسيطرة «النصرة» في بيان مشترك تعليق عليهم الطبي لمدة ثلاثة أيام، على خلفية الانتهاكات التي طالت الكادر الطبي في المحافظة بسبب حالة الفلتان الأمني، على أن يبدأ تنفيذه اعتباراً من اليوم وحتى السبت ٢٥ من حزيران الحالي.

درجات مفخخة، وألقت القبض على الشخص المسؤول عن إدخالها إلى المدينة وسط استعمار التحقيل معه للحصول على مزيد من التفاصيل.

وفي جنوب حلب أعلن تنظيم «جبهة أنصار الدين» الإرهابي في بيان له أن ما يسمى كاتب «الحص» بقيادة المدعو «أبو زيد الجنوبي» انضمت إليها من أجل توحيد الجهود واستمرار «الجهاد»، وفق تعبيرها.

وأشار البيان إلى أن الكتائب المنضمة إلى «الجبهة» هي كل من «كتيبة البراطين، وجيش أسامة، وكتيبة

في غضون ذلك تحدثت تسقيقيات عن قيام «قسد» باستقدام حفلات نقل مدنيين من مدينة عين العرب في ريف حلب الشمالي الشرقي، باتجاه مدينة جرابلس في الريف ذاته، للخروج في التظاهرة التي نظمتها ضد الجيش التركي، وتنظيمات «الجيش الحر» الإرهابية المدعومة منه في المدينة، بعد امتناع أهالي جرابلس من الخروج في التظاهرة، على حين فكتت ما تسمى «الشرطة الحرة» العاملة في مدينة جرابلس (١٠٠ كم شمال شرق مدينة حلب) ٣

الجزيرة» التي تشنها «قسد» ستقضي على الاحتلال التركي وتخرجه من جميع المناطق التي احتلها في سورية أيضاً».

ومن جانبه قال الشيخ عابد الهادي شيخ عشيرة موسى الظاهر: إن احتلال الجيش التركي لعفرين، احتلال غاشم على أرض سورية، وليس لتركيا أي حق باحتلال أرضنا وتهدير شعبنا من ديارهم والتلاعب بديمقرافيتها وخلق الفتن بين مكونات شعبنا، وتؤكد لأردوغان الذي يزرع الإرهاب ويدعي أنه يحارب

الوطن- وكالات

أكد شيوخ العشائر العربية في الرقة أن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان سيهزم في سورية كما تم هزيمة مرتزقة الدواعش، مشددين على رفض الاحتلال التركي لعفرين وتهديده لمنهج، على حين حاولت «قوات سورية الديمقراطية- قسد» تنظيم تظاهرة ضد الجيش التركي في جرابلس.

وبيّنا أهل تنظيم «جبهة تحرير سورية» الإرهابي تنظيم «جبهة النصر» الإرهابي حتى نهاية يوم أمس للخروج من مزرعة غرب حلب، دفع الفلتان الأمني في مناطق سيطرة «النصرة» أطباء وصيدلة في إدلب إلى تعليق عملهم.

وبحسب ما نقلت مواقع كردية أمس، عن الشيخ حمد شيخ شحادة، شيخ عشيرة النعيم في الشمال، وعضو مكتب العلاقات في قوات سورية الديمقراطية- «قسد» بإقليم الفرات، فإن «أردوغان هو عراب الإرهاب الرئيس في المنطقة، وذكر أن الغزو التركي لعفرين جاء بعد أن كسرت تركيا ظهر مرتزقة داعش، لذا فإن تركيا تدخلت واحتلت عفرين من محاولة منها لإطالة عمر الإرهاب والنيل من المكتسبات والانتصارات التي حققتها لشعوب الشمال السوري ضد داعش وبياني المرتزقة».

وأكد شحادة أن عملية «عاصفة



نازحون نتيجة الاحتلال التركي نحو ريف منبج (رويترز – أرشف)